أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية (ARDL)

لحالة الجزائر 1980-2017

The Impact of Public Spending on Economic Growth (ARDL) for the Case of Algeria 1980-2017

د.عمارة البشير*

المركز الجامعي افلو -الجزائر

bach0283@yahoo.fr

Received:19/05/2018 Accepted: 19/06/2018 Published: 30/06/2018

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة الاثر الناتج عن الانفاق العام اتجاه النمو الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية وقياسية باستعمال أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء ARDL والدراسة لحالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2017، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة في اتجاه واحد بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي إلا أنها ليست مؤثرة بالشكل الكافي أو لا تحقق النفقات العامة العوائد المنتظرة منها نظرا لحجمها الكبير.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الإقتصادي، الإقلاع الإقتصادي، الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء.

تصنيف JEL:H50 ، O47.

Abstract:

In this paper, we try to know the effect of public Expenditures on Economic Grwoth through an analytical and econometric study using the method of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) models and the study of the case of Algeria for the period 1980-2017. The study concluded that there is a one-way of relationship between public spending and economic growth, however, they are not sufficiently effective or public expenditures do not achieve the expected revenues due to their size.

Keywords: expenditure Public, Grwoth Economic, Economic, ARDL

Jel Classification Codes: H50 ،O47.

* المؤلف المرسل: **د.عمارة البشير** ، الإيميل : **bach0283@yahoo.fr**

1. مقدمة:

لقد أصبح تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة ومستقرة هاجس الحكومات ومؤشرا يدل على نجاحها أو فشلها في القرن الواحد والعشرون ونظرا للأهمية التي احتلها النمو الاقتصادي في السياسات الاقتصادية لذلك تسخر الحكومات كل الوسائل وتركز الجهود في هذا الاتجاه، ومن بين العوامل الأكثر تأثيرا في معدلات النمو الاقتصادي هي النفقات العامة التي تعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة لتحقيق الاستقرار وتحفيز العملية الانتاجية وتحقيق السلم الاجتماعي لذلك تسعى الجزائر ومن خلال عديد البرامج الضخمة خاصة بين 2001-2019 لانجاز العديد من المشاريع والبنى التحتية التي من شأنها إعطاء دفعة للاقتصاد من خلال تكوين قاعدة للاقلاع الاقتصادي تشجع على الاستثمار والانتاج وتحرر الاقتصاد والمستثمرين من قيود البيروقراطية والعوائق التي تثبط الابداع والانتاج.

1.1أهمية البحث:

للإنفاق العام دور بارز في تحقيق الرفاهية للأفراد وتعزيز التنمية الإجتماعية والاقتصادية نظرا لما يحققه من زيادة في دخول الأفراد أو من خلال تقليل تكاليفهم على الحاجات العامة التي توفرها الدولة وتسعى لأن يستفيد منها أكبر قدر من المجتمع ولما يعود جراء صرف النفقات العامة على البلد من بنى تحتية وغيرها والتي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية التي من ثمارها إعطاء دفعة للإقتصاد وتحقيق معدل نمو إقتصادي جيد.

2.1.هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على مفهوم الإنفاق العام وسبل ترشيده.
- معرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

3.1.مشكلة البحث:

في إطار سعي الجزائر على غرار بلدان العالم إلى تحقيق نمو مستقر ودائم بينما يقف سوء تسيير النفقات العامة عائقا يحول دون أي تقدم في إعطاء دفعة للإقتصاد لا سيما مع إنخفاض أسعار النفط وإنتهاج الدولة لسياسة التقشف لمواجهة هذه الصدمة النفطية لذلك فترشيد النفقات العامة وتوجيه الإستثمارات العمومية لإعطاء دفعة للإقتصاد يعد توجها حتميا ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

- ما العلاقة التي تربط بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي؟

4.1.فرضية البحث:

هناك علاقة تبادلية طردية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي كلما زادت النفقات العامة زاد معدل النمو الإقتصادي والعكس صحيح.

5.1.الدراسات السابقة:

- التهامي عبد الخالق (2005)، مقالة بعنوان " **النفقات العمومية، النمو الاقتصادي والفقر في المغرب: نحو تحليل متعدد المستويات**" معهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في المغرب، لإشكالية محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية في المغرب في علاقة مع السياسات العمومية وعلى وجه الخصوص منها السياسات الإنفاقية اقترح المؤلف منهجية جديدة للبحث بالارتكاز على نمذجة قياسية لدراسة ظاهرتي الفقر والفوارق الاجتماعية.

- سنقوم في هذا البحث بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي من خلال دراسة قياسية بإستعمال اسلوب دمج نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء ARDL مع تأكيد هذه العلاقة أو نفيها بإختبار السببية بين الفقر والإنفاق العام في حالة الجزائر وتحليل هاته النتائج.

2. الإنفاق العام:

1.2.تعريف الإنفاق العام:

النفقة العامة هي مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة (حسن محمد القاضي،2014، ص65).

2.2.تطور الإنفاق العام:

- في الدولة الحارسة إمتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإقتصر نتيجة لذلك غرض النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي لها دور إشباع الحاجات العامة الأولية من دفاع وقضاء دون البحث في إنعكاساته على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وأصبح الحفاظ على الإستقرار والتوازن وتجنب الأزمات من أهم أهداف النظام المالي، ولا ننسى دور المنظومة الرقابية في ضمان صرف الأموال العامة وتوجيهها إلى الوجهة صحيحة.

– ظهرت إلى الوجود خاصة في العشرية الأخيرة دعوات للتقليص من النشاط الإقتصادي للدولة والحد من تدخلها وذلك باللجوء إلى نظام الخوصصة بالتخلي عن مجالات القطاع العام إلى القطاع الخاص فإعتبرت هذه التوجهات الجديدة بمثابة إديولوجية حديثة للبلدان الرأسمالية المتقدمة بلغ صداها إلى معظم البلدان النامية (بن داود براهيم، 2010).

3.2.ترشيد الإنفاق العام

إن مفهوم ترشيد الإنفاق العام يعني – في ظل الندرة النسبية لموارد المتاحة للمجتمع وإرتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها –العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة إستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة ،بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات. وهكذا فإن ترشيد الإنفاق العام يتضمن:

– أن هناك مجالات يتعين أن يضطلع بها القطاع الخاص بحيث يكون قيام الدولة بها منافيا لترشيد الإنفاق العام

– في نطاق البرامج التي تضطلع بها الدولة إذا تم تخصيص الموارد بين البرامج المختلفة بما لا يتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع من ناحية وبما لا يتناسب مع المنافع المستمدة من هذه البرامج من ناحية أخرى فسوف يكون هناك سوء تخصيص للموارد داخل قطاعات الدولة بما يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام.

كذلك قد تتحقق الفعالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الدولة ولكن يتم الإضطلاع ببرامج الإنفاق العام بطرق غير ذات كفاءة مما ينشأ عنه إنخفاض المخرجات لنفس القدر من المدخلات وهو الأمر الذي ينطوي على إهدار للموارد العامة ومن ثم يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام (محمد عمر أبو دوح، 2006).

ترشيد النفقات العامة أثرت سلبا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة من المجتمع من خلال هشاشة نظام الحماية الإجتماعية وسيطرة البعض على الإقتصاد الجزائري والتحكم في الأسعار التي تعرف إرتفاعا متواصلا وغياب العدالة الإجتماعية وتطبيق الترشيد على الخدمات العامة التي تمس أكبر شرائح المجتمع.

3. النمو الإقتصادي:

1.3.مفهومه:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الكمية في المؤشر الاقتصادي عموما يكون PIB أو PNB الحقيقي الإجمالي أو حسب كل نسمة إذن يمثل ظاهرة لها خصائص كمية مهمة تقاس بنسبة (Mohamed Tlili Hamdi,Rami Abdelkafi,2009, P01).

2.3. العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن إعتبارها المحرك الرئيس للنمو الإقتصادي في أي بلد أهم هذه العوامل:

- **الموارد الطبيعية:** وهي ما يمكن إستغلاله من الثروات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها...مع إعتبار الكمية والنوعية وشرط إستغلالها.
- **الموارد البشرية**: تتمثل بشكل رئيس بعدد السكان ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الإقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيس في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الإقتصادي .
- **رأس المال**: يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الإقتصادي بالدرجة الاولى بحجم الإدخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الإستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية وهذا يتطلب من المجتمع الإمتناع عن إستهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر إلى الإستثمار.
- **مستوى التقدم التكنولوجي**: جوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الإستفادة من التقدم التكنولوجي وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية الأثر الكبير في إنجاز التحسينات .

- **التخصيص وتقسيم العمل:** إن تقسيم العمل والتخصص يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى إقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل.
- **البيئة الإقتصادية:** نعني بالبيئة الإقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الإقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الإقتصادي ووجود نظام ضريبي سلس ومرن بالإضافة إلى نظام سياسي مستقر يحفز على التقدم والنمو الإقتصادي(علي جدوع الشرفات، 2010، ص43-45).

4.3. مصادر النمو الإقتصادي:

لقد كان إهتمام العالم الإقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني سواء كان ذلك بالنسبة للدول الفقيرة أو الغنية ، الرأسمالية أو الإشتراكية منها فأصبح الإهتمام بالنمو طريقة حياة حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو إقتصادي ، وتختلف دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثير من الوجوه شأنها شأن الدول الغنية فبعضها يحقق معدلات نمو مرتفعة والبعض الآخر متوسطة وآخر يستمر في الركود لذلك يصبح من المفيد التعرف على الأسباب الكامنة وراء ذلك مع أنه أمر صعب فليست الموارد الطبيعية مسؤولة عن ذلك فاليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتستورد إحتياجاتها الصناعية من الطاقة وهونغ كونج ليس لديها موارد خام وقليل جدا من التربة الخصبة ولا توجد لديها مصادر محلية للطاقة ومع ذلك فهما تصنفان في درجات متقدمة من حيث النمو والتنمية وعلى النقيض من ذلك هناك دول غنية بالموارد إلا أنها فقيرة مما يعني أن الموارد عديمة الجدوى بدون التنظيم والمهارة ورأس المال اللازم للتطوير.

لذلك فليس بالإمكان الفهم الكامل لكل مقومات النمو الإقتصادي إلا أنه يمكن معرفة أهمها:

- **الإستثمار في رأس المال المادي والبشري:** يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الشخص الإنتاجية وقد إعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية التي هي مفتاح النمو للأفراد وللشركات وللإقتصاد ككل.

إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكده دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر مختلف الإختلافات في النمو بين البلدان (50-90%) تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري ، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر

من مجرد الإختلافات في التكنولوجيا فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا ، ومناخ الإستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة وقد مكن توفر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

- **التقدم التكنولوجي**: أصبح جليا الدور الذي تلعبه الإبتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج من زيادة في الإمكانيات الإنتاجية إلى تعزيز مستوى الإنتاج المتاح ، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج بإستخدام نفس الكمية من الموارد ، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب تعبير شومبيتر ، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والإستثمار في مجالات البحث والتطوير فالإبتكارات العلمية الحديثة والإستثمار في تطوير التعليم والتدريب والإستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للإقتصاد ، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا ويؤكد علماء تاريخ الفكر الإقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الإقتصادي ، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعبا دورا هاما في تحسين التقدم المادي إلا أنه ليس شرطا كافيا لإستمرار النمو الإقتصادي فلو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الجميع.
- **النمو السكاني**: يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الإقتصادي ، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المالية من ناحية أخرى مع أن هناك خلافا حول ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الإقتصادي في جولة تعاني من فائض في عنصر العمل حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على إستيعاب وتوظيف العمالة الإضافية وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم .

- **التنظيم الإقتصادي الكفء:** إذا تمكنت الدولة من تحسين كفاءة إستخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج وأن ترفع معدل نموها الإقتصادي مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي إستخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون ، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الإقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الإقتصادية مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الإقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والإستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية(محي الدين حمداني، 2008، ص 10-12).

4. علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي:

هناك من يرى أن الإنفاق العام بكل أشكاله له أثر سلبي في أداء النمو، وهذا نظرا لمركزية إتخاذ القرارات وعدم وجود حافز للربح وغياب المنافسة وهو ما يتسم به النشاط الحكومي، مما يجعل النشاط الحكومي دائما أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي في مجمله.

بينما يرى البعض الآخر أنه في معظم الإقتصاديات النامية لا يمكن تحقيق النمو الإقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه، ويبقى الجدل الدائر حول ما إذا كان الإنفاق الإستثماري للقطاع الخاص مكملا للإستثمار العام أم ان هذا الأخير مزاحم أو طارد للإستثمار الخاص.

ويرى Wagner أن حجم القطاع الخاص في إقتصاد ما ينمو مع نمو الدخل ، وأن هذه العلاقة ضمنيا ناتجا من النمو الإقتصادي الذي يؤدي إلى تغييرات هيكلية كبيرة في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع وإلى نمو الطلب الكلي الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع العام، وهو ما يؤدي إلى نمو القطاع الحكومي في الإقتصاد وحسب رأيه فإن نمو القطاع العام يعود لعدة أسباب:

- إن الطلب على السلع ينمو مع إرتفاع معدلات التحضر (الزيادة السكانية في المدن) وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع الطلب على البنية التحتية الإجتماعية، كما أن نمو التصنيع سيؤدي إلى إيجاد نمو إقتصادي وعلاقات تعاقدية أكثر تطورا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة، ومن ثم إلى توسع القطاع العام.
- كلما زاد الدخل في الإقتصاد، إرتفع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة، كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية التي تؤدي إلى إرتفاع الإنفاق الحكومي.

– إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية البعيدة المدى مع ما يصاحبه من تغيرات تقنيـة سيـؤدي إلى ضغوط على الدول وتدخل أكبر في الإقتصاد، مما يترتب عليه آثار مالية على الميزانية.

وفي جميع الأحوال هناك إتفاق واسع النطاق حول أهمية الإنفاق العام الإستثماري كأداة رئيسية في تحقيق النمو، إستنادا إلى الرأي القائل إن تزايد دور الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام يعد سبيلا إلى تحقيق النمو الإقتصادي.

تتفق مختلف النظريات الإقتصادية على أهمية الإنفاق الإستثماري في عملية النمو الإقتصادي سواء تم النظر إلى هذه العملية من الوجهة الضيقة للنمو الإقتصادي أو من وجهة نظر التنمية كمفهوم واسع لايقتصر على الجانب المادي للنمو.

يتحدد الأثر الذي يتركه الإنفاق العام في النمو الإقتصادي من خلال التركيز بدقة على الأثر الذي يتركه التراكم الرأسمالي في توسيع الطاقات الإنتاجية في الإقتصاد ، ومن ثم إنعكاس ذلك على زيادة الدخل و إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي إلا أن الإرتفاع الحاصل في حجم الإستثمار الذي خلق في هذه المرحلة الزمنية ، الدخل الضروري لإستخدام الطاقة الإنتاجية إستخداما شاملا سيعجل بنمو الموجودات الرأسمالية ، أي سيوسع الطاقة الإنتاجية إستخداما شاملا سيعجل بنمو الموجودات الرأسمالية أي سيوسع الطاقة الإنتاجية من جديد بما يفوق المقدار الذي كان سائدا ، مما يتطلب بالضرورة إستثمارات جديدة يفوق حجمها حجم إستثمارات الفترة الزمنية السابقة ، وهذه الإستثمارات هي التي ستخلق في الوقت ذاته الدخل الجديد الضروري لشراء السلع الممكن إنتاجها بصورة متزايدة ، وبذلك يتضح أن أثر الإستثمار في كل من حجم الطاقة الإنتاجية ومستوى الدخل هو المحور الأساسي الذي تدور حوله نظرية النمو الإقتصادي(محمود محمد داغر، 2010، ص114-115).

كما يكون أثر النفقات العامة التي لها مصادر تمولها عن طريق الدخل الإجمالي القومي ومصادر أخرى كالإقتراض من الداخل أو من الخارج بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي تتلاقاها الحكومات مع الإيرادات غير الضريبية المحلية للبلد ، بعد تمويل هاته النفقات تأتي مرحلة التخصيص تبعا لإعتبارات سياسية وإقتصادية ومالية وبإنتهاج الحوكمة فتقسم النفقات العامة إلى إنفاق إجتماعي يتضمن قطاعات الصحة والتعليم والضمان الإجتماعي وغيرها وإنفاق إقتصادي على

قطاعات كالزراعة والبنية التحتية والتكنولوجيا وغيرها بالإضافة إلى الإنفاق على قطاعات أخرى كالإدارة العامة والدفاع وغيرها من القطاعات .

بعد التخصيص والتوزيع يتم التنظيم بإستخدام الحوكمة وبالإعتماد على القدرات البشرية والكفاءات كما يتم تحديد الأهداف المراد الوصول إليها لتكوين رؤيا لدى الجميع.

فينتج عن الإنفاق الإجتماعي تراكم لرأس المال البشري نظرا لتحسن المعيشة وتوفر التعليم والصحة والضمان الإجتماعي وغيرها من الخدمات وينتج عنه توزيع للدخل وتوفير للحاجات الأساسية والقدرات اللازمة للنهوض بالإقتصاد ،وينتج عن الإنفاق الإقتصادي إستفادة واسعة من البنية التحتية لأفراد المجتمع كما تصبح التكنولوجيا أكثر إستعمالا جراء النفقات المستثمرة فيها جراء نواتج الإنفاق وعوامل أخرى خارجية كالنمو السكاني سياسات الإقتصاد الكلي والإعتماد على الزراعة البيئية فإننا نتحصل على معدلات نمو جيدة سواء النمو الكلي أو حسب القطاعات المختلفة ويتم توزيع عوائد النمو على الأقاليم والأفراد ، وتسهم نواتج الإنفاق الإجتماعي مع النمو المحقق في توفير دخل يسد ويحد من ظاهرة الفقر ، كما يسهم النمو في زيادة العوائد الضريبية جراء زيادة الدخل ونشاط الشركات الأمر الذي يوفر أيضا مداخيل أو مصادر أخرى لتمويل الإنفاق .

وهكذا تتم الحلقة فإذا إستعملنا الحكم الراشد في التسيير وقمنا بالإنفاق بإستعمال القدرات والأهداف بالإضافة إلى مختلف العوامل الأخرى نتحصل على معدل نمو جيد يعود على المجتمع بعوائد مختلفة فتزيد التحصيلات جراء زيادة الدخل القومي وبالتالي يتم إيجاد أو تغذية للمصادر الممولة للإنفاق العام.

5. الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2016:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهذا من خلال التعرف على ميزات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات وإيجاد العلاقة.

تعتمد هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من النمو الاقتصادي ممثلا بمؤشر الدخل الوطني الخام، الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين(1980-2016) في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي والديوان الوطني للإحصاء(ONS).

1.5.دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن:

1.1.5.**دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:** سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) و إختبار (pp) واختبار KPSS في المستوى (level) والفروق الأولى مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج.

من خلال الجدول رقم 01 (انظر الملاحق) فان اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس برون يعتمدان على الفرضيات التالية:

H_0: وجود جذر وحدة

H1 عدم وجود جذر وحدة

بينما اختبار KPSS فيفترض:

H_0: السلسلة مستقرة

H_1: السلسلة غير مستقرة

من خلال نتائج الاختبارات الثلاثة للاستقرارية تبين ان سلسلة الانفاق العام G مستقرة من الدرجة الاولى أي عند الفرق الاول بينما سلسلة الدخل الوطني الخام RNB هي مستقرة عند المستوى، وبالتالي لا يمكن اجراء اختبار التكامل لان السلسلتين غير مستقرتين عند نفس المستوى والاختبار المناسب لهذه الحالة هو ARDL.

2.1.5.دراسة اتجاه العلاقات السببية بين الانفاق العام والنمو الإقتصادي:

سنقوم بتحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger والنتائج كما يلي:

جدول 02: تحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/03/16 Time: 19:13
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause P	32	8.35076	0.0015
P does not Granger Cause G		0.16599	0.8479

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

يلاحظ من خلال الجدول رقم 02 (انظر الملاحق) أن:

- وجود علاقة سببية بين الدخل الوطني الخام والانفاق العام في اتجاه واحد أي من الدخل الوطني الخام الى الانفاق العام (احتمال F المحسوبة أصغر من 0.05).
- الدخل الوطني الخام يسبب الانفاق العام.

2.5.اختبار الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء ARDL:

في نماذج السلاسل الزمنية قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة اخرى (طبيعة العلاقة الاقتصادية) ان التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فاذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فان المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج.

احدى طرق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الابطاء في ذلك، حيث ان الاساس في نماذج الابطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الابطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \varphi_0 X_t + \varphi_1 X_{t-1} + \varphi_2 X_{t-2} + \cdots + \varphi_p X_{t-p} + U_t$$

ويمكن ان يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي ان Y_t يعتمد على القيم السابقة لـ Y ويمثل بنموذج الانحدار الذاتي ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \cdots + \lambda_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

أي ان الطريقة الاضافية او البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة الى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية، في حين ان دراسات السلاسل الزمنية تكون فيها نماذج الانحدار الديناميكية تتضمن كلا من المتغيرات الخارجية والداخلية المتباطئة كمتغيرات توضيحية.

ويمكن التعبير عنها في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t = \mu + \beta t + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_{1i} X1_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_2} \varphi_{2j} X2_{t-i} + \cdots + \sum_{s=0}^{q_k} \varphi_{ks} Xk_{t-s} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

μ : الحد الثابت

β : معلمة الاتجاه الزمني

P: رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الابطاء للمتغير Y_t)

$q_1,q_2,..q_k$ عدد فترات الابطاء (رتب الابطاء) للمتغيرات التوضيحية X1,X2 ,....Xk على التوالي وk تمثل عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج.

t: متغير الزمن

ε_t:حد الخطأ العشوائي(التشويش الابيض)

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة اختصارا بـ (ARDL (p,q1,q2 ;....,qk

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية نقدر المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha + \varphi\, t + \theta(L) X_t + U_t$$

وهذا النوع من النماذج يسمى نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL Autoregressive Distributed Lag Model وهو مستند الى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM Unrestricted Error Correction Model ويمتاز هذا الاسلوب على النوع التقليدي لتقنيات التكامل المشترك بـ:

- قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمعتمدة
- امكان تقدير المركبات قصيرة الامد وطويلة الامد بشكل آني وبنفس الوقت.
- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفؤة لانها تسهم في منع حدوث الارتباط الذاتي.

- يطبق اذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أي متكاملة من الدرجة صفر I(0) او متكاملة من الدرجة I(1) أو من الرتبة نفسها ويجب ان لايكون احد المتغيرات متكاملا من الرتبة I(2) أو اعلى.
- يمكن تطبيقه في حالة حجم العينة صغيرة على العكس من الاساليب التقليدية.

والصيغة العامة للنموذج المكون من متغير تابع Y وk من المتغيرات التوضيحية X1,X2,...,Xk يكتب النموذج :

$$\Delta Y_t = c + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X1_{t-1} + \alpha_3 X2_{t-1} + \cdots + \alpha_{k+1} Xk_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \varphi_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \varphi_{2i} \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-2} \varphi_{3i} \Delta X2_{t-i} + \cdots \sum_{i=0}^{q_k-1} \varphi_{k+1i} \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

ε_t:حد الخطأ العشوائي(التشويش الابيض)

p, q_1,q_2,..q_kعدد فترات الابطاء (رتب الابطاء) للمتغيرات التوضيحية Xk,.... X1,X2 ,Yعلى الترتيب.

تكون فرضية العدم تقول بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات:

$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \ldots = \alpha_{k+1} = 0$

مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات:

$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \ldots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$

ويشار الى احصاءة الاختبار كما يلي: $F_y(y/x_1,x_2,\ldots x_k)$

$$d(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i} \times d(Y_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i} \times d(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

$$Y = \alpha + bX$$

$$b = \frac{-\beta}{\lambda}$$

$$\alpha = \frac{-c}{\lambda}$$

من خلال نتائج اختبار ARDL (انظر الجدول رقم03) على السلسلتين الزمنيتين ومن خلال اختبار تصحيح الخطأ نلاحظ ان معامل حد التصحيح هو -0.08 سالب واحتماله هو 0.0878 معنوي عند القيمة 10% وبالتالي فان 8% من الاخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في الوحدة الزمنية وهي سنة من اجل العودة الى الوضع التوازني.

أما في الاجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الدخل الوطني الخام والانفاق الحكومي بمعامل 2.4 وباحتمال 0.013 أي معنوية عند 5% و10%.

بالنسبة لاختبار bounds test (انظر الجدول رقم04) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة عند 5% و10% أي هناك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المستقل الى المتغير التابع.

بينما من خلال اختبار الارتباط التسلسلي تبين انه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء بقبول فرضية العدم.

5. خاتمة:

من خلال ما تقدم نستنتج أن العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي هي في اتجاه واحد، أي أن الانفاق العام يسبب النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الجهاز الانتاجي وتسهيل العملية وتوفير الوسائل والبنى التحتية الملائمة إلا أن هذه العملية في الجزائر بنسبة فعالية أقل من اللازم أو من حجم النفقات العامة، وهذا يعود لعدة أسباب ابرزها غياب الدراسات والتخطيط اللازم لعمليات الانفاق العام وتوجيهها أو تركيزها في القطاعات المنتجة، فهناك الكثير من النفقات العامة وإن كانت ضخمة فإنها بقيت شكلية ولم تحقق العائد المرتقب منها، كما يؤثر الفساد الاداري على دفع العجلة الانتاجية وجذب الاستثمار نظرا لتعقيد الاجراءات وكثرة الوسطاء وتفشي ظاهرة العمولات.

لكن تبقى الآمال معلقة وقائمة خاصة في ظل الهزات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده الكلي تقريبا على عوائد المحروقات مما دفع الحكومة للتفكير مليا في الانفتاح على العالم وتنويع مصادر الاقتصاد للوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستقرة مع الزمن مما سينعكس على الاقتصاد بشكل عام.

6. قائمة المراجع:

1- حسن محمد القاضي،(2014)، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن

2- بن داود براهيم،(2010)، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

3- محمد عمر أبو دوح،(2006)،ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر

4- علي جدوع الشرفات، (2010) ، التنمية الإقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن

5- محي الدين حمداني،(2008)، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر

6- محمود محمد داغر، علي محمد علي، صيف ،(2010)، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، بحوث إقتصادية عربية، لبنان، العدد 01

7- Mohamed Tlili Hamdi,Rami Abdelkafi, 2009, Elements De Croissance Economique,Centre De Publication Universitaire,Manouba,Tunisie

8- SHENGGEN FAN, (2008) ,Public Expenditures, Growth, and Poverty, The Johns Hopkins University Press, Baltimore

7. ملاحق:

ملحق 1 : نتائج إختبار (ADF) و إختبار (pp) و اختبار (KPSS)

المتغير	الفرق	اختبار ديكي فولر الموسع				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
G	G	-2.43	-4.23	-3.54	-3.20	قبول H_0
	D(G)	-8.48	-4.24	-3.54	-3.20	رفض H_0
RNB	RNB	-4.42	-4.23	-3.54	-3.20	رفض H_0
المتغير	الفرق	اختبار فليبس برون				
G	G	-2.25	-4.23	-3.54	-3.20	قبول H_0
	D(G)	-9.01	-4.24	-3.54	-3.20	رفض H_0
RNB	RNB	-4.40	-4.23	-3.54	-3.20	رفض H_0
المتغير	الفرق	اختبار KPSS				
G	G	0.27	0.21	0.15	0.12	رفض H_0
	D(G)	0.04	0.21	0.15	0.12	قبول H_0
RNB	RNB	0.16	0.21	0.15	0.12	قبول H_0 عند 1%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8

ملحق 2: اختبار السببية لغرانجر Granger

فروض العدم	احصائية F المحسوبة	الاحتمال
الانفاق العام لا يسبب الدخل الوطني الخام	0.408	0.6685
الدخل الوطني الخام لا يسبب الانفاق العام	11.707	0.0002

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8

ملحق 3

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: G
Selected Model: ARDL(3, 0)
Date: 01/26/18 Time: 15:30
Sample: 1 37
Included observations: 34

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	0.319202	0.190490	1.675684	0.1046
D(G(-2))	-0.255569	0.184603	-1.384424	0.1768
D(RNB)	0.201775	0.059534	3.389264	0.0020
CointEq(-1)	-0.084301	0.047716	-1.766733	0.0878

Cointeq = G - (2.3935*RNB -142405022664.7650)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RNB	2.393505	0.904626	2.645848	0.0130
C	-1424050...	807116204...	-1.764368	0.0882

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8

ملحق 04

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.105232	Prob. F(1,28)	0.7480
Obs*R-squared	0.127304	Prob. Chi-Square(1)	0.7212

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/26/18 Time: 16:57
Sample: 4 37
Included observations: 34
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.191472	0.623259	-0.307211	0.7610
G(-2)	0.234591	0.780586	0.300532	0.7660
G(-3)	-0.059824	0.263008	-0.227462	0.8217
RNB	0.030880	0.112777	0.273814	0.7862
C	-1.61E+09	6.29E+09	-0.256343	0.7996
RESID(-1)	0.207266	0.638929	0.324396	0.7480

R-squared	0.003744	Mean dependent var	-2.89E-05
Adjusted R-squared	-0.174159	S.D. dependent var	3.75E+09
S.E. of regression	4.07E+09	Akaike info criterion	47.24890
Sum squared resid	4.63E+20	Schwarz criterion	47.51826
Log likelihood	-797.2313	Hannan-Quinn criter.	47.34076
F-statistic	0.021046	Durbin-Watson stat	1.722639

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews